

التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي: دراسة
تحليلية في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية ولأئحته التنفيذية

إعداد الطالب
عبدالعزيز بدر الدهمش

إشراف
د. رحاب الشافعي
د. أمل الغانم

حقوق الطباعة تملكها جامعة ميدأوشن
العام الدراسي
2026

قائمة المحتويات

٤	مقدمة:
٧	مشكلة الدراسة:
٩	أهمية الدراسة:
٩	أولاً: الأهمية العلمية.
١٠	ثانياً: الأهمية العملية.
١١	أهداف الدراسة:
١١	الهدف الرئيس.
١١	الأهداف الفرعية.
١٢	تساؤلات الدراسة:
١٢	التساؤل الرئيس.
١٢	التساؤلات الفرعية.
١٣	مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة):
١٣	الاتجاه الأول: توطین البيانات والسيادة الرقمية.
١٣	الاتجاه الثاني: التحديات القانونية الدولية وحوكمة تدفقات البيانات العابرة للحدود.
١٤	الاتجاه الثالث: تحليل النظام السعودي أو مقارنته بالنموذج الأوروبي والبريطاني.
١٥	الاتجاه الرابع: قواعد نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في الشرق الأوسط.
١٥	التعليق المقارن على الأدبيات السابقة.
١٦	خلاصة مراجعة الأدبيات.
١٧	الأسس النظرية للدراسة:
١٧	أولاً: مفهوم البيانات الشخصية وموقعها في القانون الرقمي.
١٧	ثانياً: مفهوم نقل البيانات الشخصية عبر الحدود وتمييزه عما يشته به.
١٨	ثالثاً: المنطلقات النظرية الحاكمة للموضوع.
١٨	حماية الخصوصية والبيانات الشخصية.
١٨	سيادة البيانات والسيادة الرقمية.
١٩	المساءلة والحوكمة والامتثال.
١٩	الحماية المكافئة أو المناسبة.

١٩..... رابعاً: الضمانات القانونية للنقل عبر الحدود.....

١٩..... البنود التعاقدية القياسية.....

٢٠..... القواعد المشتركة الملزمة.....

٢٠..... خامساً: تقييم الأثر والمخاطر في نقل البيانات عبر الحدود.....

٢٠..... سادساً: الأبعاد التحليلية للدراسة.....

٢١..... خلاصة الأسس النظرية.....

٢٢ منهجية الدراسة:

٢٢..... طبيعة البيانات ومصادرها.....

٢٣..... أسلوب المعالجة والتحليل.....

٢٣..... الاختبارات الإحصائية والبرامج المعتمدة.....

٢٣..... فرضية الدراسة.....

٢٣..... الفرضية الرئيسية.....

٢٣..... الفرضيات الفرعية.....

٢٤..... الصياغة المختصرة للمنهجية.....

٢٥ نموذج الدراسة:

٢٥..... الشكل المفاهيمي لنموذج الدراسة.....

٢٧ أدوات الدراسة:

٢٨ حدود الدراسة:

٢٨..... أولاً: الحدود الموضوعية.....

٢٨..... ثانياً: الحدود المكانية.....

٢٨..... ثالثاً: الحدود الزمانية.....

٢٩ المراجع:

٢٩..... أولاً: المراجع العربية.....

٢٩..... الأنظمة واللوائح والوثائق الرسمية.....

٢٩..... الدراسات والبحوث العربية.....

٢٩..... ثانياً: المراجع الأجنبية.....

مقدمة:

يشهد العالم خلال العقود الأخيرة تحولاً رقمياً متسارعاً أعاد تشكيل طبيعة النشاط الاقتصادي والإداري والخدمي، وأصبحت البيانات في هذا السياق مورداً استراتيجياً لا يقل أهمية عن الموارد التقليدية في دعم القرارات، وتحسين الكفاءة التشغيلية، وتطوير الخدمات، وتعزيز الابتكار. وقد ارتبط هذا التحول بتوسع الاعتماد على الحوسبة السحابية، والمنصات الرقمية، وتحليلات البيانات، والذكاء الاصطناعي، وسلاسل الإمداد التقنية العابرة للحدود، بما جعل تدفقات البيانات بين الدول والجهات المختلفة عنصراً بنوياً في الاقتصاد الرقمي الحديث. وفي ضوء هذا الواقع، لم يعد التعامل القانوني مع البيانات الشخصية قاصراً على تنظيم جمعها أو تخزينها أو معالجتها داخل الدولة، بل امتد إلى تنظيم حركتها خارج الحدود الوطنية، وما يترتب على ذلك من آثار قانونية وتنظيمية تتصل بالخصوصية، والرقابة، والاختصاص، والامتثال، وحماية الحقوق الأساسية للأفراد (Voss, 2020).

وتزداد أهمية هذه المسألة بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للبيانات الشخصية، باعتبارها بيانات ترتبط بشخص طبيعي محدد أو قابل للتحديد، ومن ثم فإن أي إخلال بضوابط التعامل معها قد ينعكس مباشرة على الحق في الخصوصية، وعلى أمن الأفراد، وعلى الثقة في المعاملات الرقمية. كما أن انتقال البيانات الشخصية إلى خارج الحدود الوطنية يطرح إشكالات قانونية معقدة، من أهمها تفاوت مستويات الحماية بين النظم القانونية، وصعوبة ضمان استمرار الرقابة على البيانات بعد انتقالها، وإمكانية تعرضها لمعالجات أو إفصاحات لا تتفق مع المعايير المقررة في دولة المنشأ. ولهذا السبب، أصبح النقل العابر للحدود أحد أكثر موضوعات حماية البيانات الشخصية حساسية في الفقه القانوني والتشريعات الحديثة، لأنه يمثل نقطة التقاء بين متطلبات الاقتصاد الرقمي العالمي وبين مقتضيات الحماية القانونية للبيانات الشخصية وحقوق أصحابها (EU-UK Data Adequacy Final Report, n.d).

وقد استجابت النظم القانونية الحديثة لهذه التحولات عبر تطوير أطر تشريعية وتنظيمية متقدمة لحماية البيانات الشخصية، بحيث لم تعد الحماية قاصرة على تنظيم المعالجة الداخلية، بل شملت وضع قواعد خاصة بالنقل الدولي للبيانات. ويُعد النموذج الأوروبي، وبخاصة اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، من أكثر النماذج تأثيراً في هذا المجال؛ إذ انطلقت فلسفته من أن نقل البيانات الشخصية إلى دولة ثالثة أو منظمة دولية لا يجوز أن يؤدي إلى خفض مستوى الحماية المقرر داخل الاتحاد الأوروبي. ومن هذا المنطلق، تبنى هذا النموذج جملة من الآليات القانونية التي تهدف إلى ضمان استمرار الحماية عند انتقال البيانات خارج الإقليم، مثل قرارات الكفاءة، والضمانات المناسبة، والبنود التعاقدية، والقواعد الملزمة، والاستثناءات المحددة في نطاق ضيق. وقد أسهمت هذه التطورات في إعادة تشكيل النقاش الفقهي حول مفهوم النقل ذاته، وحدود الاختصاص الإقليمي، ومدى فعالية الأدوات القانونية في مواكبة التدفقات الرقمية المتسارعة (Yücel et al., 2018; Voss, 2020).

وعلى الرغم من الأهمية البالغة للنموذج الأوروبي، فإن الأدبيات الحديثة تشير إلى أن مسألة النقل العابر للحدود لا يمكن النظر إليها من زاوية معيار قانوني واحد فقط، لأن البيئة الرقمية الدولية ما تزال تتسم بتعدد النظم، وتفاوت مفاهيم الحماية، واختلاف أولويات الدول بين حماية الخصوصية، وضمان الأمن الوطني، ودعم الابتكار، وتيسير التدفقات الاقتصادية. كما أن اتساع الاعتماد على الخدمات السحابية والبنى التقنية العابرة للحدود أعاد طرح أسئلة قانونية تتصل بالسيادة الرقمية، ومكان تخزين البيانات، وحدود إلزام الجهات الأجنبية بمعايير حماية وطنية أو إقليمية. وفي هذا السياق، برزت في الأدبيات القانونية موضوعات مثل توطين البيانات، وحوكمة تدفقات البيانات، ومستوى الحماية الملائم، والضمانات التعاقدية والتنظيمية البديلة، باعتبارها موضوعات محورية لفهم كيفية تحقيق التوازن بين المصلحة الاقتصادية ومتطلبات الحماية القانونية (المزيني، 2023؛ عبود وإبراهيم، 2026).

وفي الشرق الأوسط عمومًا، تتجه التشريعات الحديثة لحماية البيانات الشخصية إلى استلزام هذا المنطق التنظيمي، مع اختلاف في مستوى النضج التشريعي، وتنوع في آليات الضمان والرقابة والتنفيذ. وتكشف الدراسات المقارنة أن كثيرًا من الأنظمة الحديثة في المنطقة لم تعد تتعامل مع نقل البيانات الشخصية إلى خارج الدولة بوصفه مسألة ثانوية أو استثنائية، بل بوصفه موضوعًا قائمًا بذاته يستلزم تحديد شروط مشروعية النقل، ومعايير تقييم بيئة الحماية في الجهة المستقبلية، ومدى كفاية الضمانات التعاقدية أو التنظيمية، وما إذا كانت بعض الحالات تبرر الخروج على الأصل العام في المنع أو التقييد. وهذا التحول يعكس إدراكًا تشريعيًا متزايدًا بأن الحماية الفعالة للبيانات الشخصية لا تكتمل ما لم تمتد إلى مرحلة انتقال البيانات خارج الحدود وما بعدها، لا سيما في البيئات الرقمية التي يصعب فيها الفصل بين المعالجة المحلية والمعالجة الخارجية.

وفي المملكة العربية السعودية، اكتسب هذا الموضوع أهمية متزايدة مع تطور الإطار النظامي لحماية البيانات الشخصية، ولا سيما بعد صدور نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية، وظهور أدوات تنظيمية أكثر تخصصًا تتعلق بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة. ويكشف هذا التطور عن توجه نظامي واضح نحو بناء حماية قانونية لا تقف عند حدود تقرير المبادئ العامة، بل تمتد إلى تنظيم بعض أكثر المسائل حساسية في بيئة البيانات، وهي مسألة انتقال البيانات إلى خارج الإقليم الوطني، وما يرافق ذلك من حاجة إلى ضمان استمرار الحماية وعدم انخفاضها بعد النقل. كما يظهر من البناء التنظيمي السعودي أن المنظم يربط بين مشروعية النقل وبين اعتبارات محددة، من بينها مشروعية الغرض، وحدود الحاجة إلى النقل، والحد الأدنى من البيانات المنقولة، ومستوى الحماية المتوافر في البيئة المستقبلية، والضمانات التي تكفل صيانة حقوق أصحاب البيانات.

كما تبني المنظم السعودي أدوات تنظيمية محددة تؤكد أن النقل عبر الحدود لم يعد مسألة تكميلية داخل نظام حماية البيانات، بل أصبح بابًا قانونيًا تفصيليًا يتطلب تنظيمًا مستقلًا نسبيًا. ومن أبرز هذه الأدوات البنود التعاقدية القياسية، بوصفها وسيلة نظامية لتوفير حماية مناسبة عند نقل البيانات إلى خارج المملكة، وكذلك القواعد المشتركة الملزمة التي تُستخدم ضمن المجموعات أو الكيانات المرتبطة عند نقل البيانات بين أطراف تعمل داخل المملكة وخارجها. وإلى جانب ذلك، تعكس الوثائق التنظيمية ذات الصلة اهتمامًا بمفاهيم مثل تقييم المخاطر، والتوثيق،

والامتثال، والرقابة الداخلية، بما يدل على أن التنظيم السعودي يتجاوز مجرد إقرار المبدأ العام إلى وضع بنية تشغيلية وتنظيمية تسعى إلى الإحاطة بمراحل النقل وآثاره وضماناته (SDAIA, n.d).

ومن الناحية العلمية، تكشف مراجعة الأدبيات الأولية أن معظم الدراسات السابقة اتجهت إلى مسارات مقارنة لكنها ليست متطابقة مع موضوع الدراسة الحالية. فبعض الدراسات ركز على الحماية القانونية للبيانات الشخصية بوجه عام، وبعضها تناول اللائحة الأوروبية وآلياتها في نقل البيانات الدولية، في حين اتجهت دراسات أخرى إلى مناقشة توطين البيانات والسيادة الرقمية أو التحديات التي تواجه القانون الدولي في حماية البيانات الشخصية. كما ظهرت دراسات تناولت النظام السعودي أو البيئة الخليجية في إطار أوسع يتعلق بحماية البيانات أو الامتثال أو المقارنة العامة مع النماذج الدولية. وهذه الجهود العلمية أسهمت بلا شك في بناء رصيد معرفي مهم حول حماية البيانات الشخصية، إلا أن موضوع النقل العابر للحدود في السياق السعودي الحديث ما يزال يحتاج إلى مزيد من التحليل المتخصص، خاصة بعد اكتمال عدد من طبقاته التنظيمية التنفيذية (Al-Shammari, 2024; Voss, 2020).

ومن هذه الزاوية، تبرز القيمة العلمية لدراسة التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي؛ لأنها تتناول موضوعاً يقع في قلب القانون الرقمي المعاصر، ويجمع بين أبعاد تنظيمية ووطنية ومقارنة وعملية في آن واحد. كما أن هذا الموضوع يكتسب أهمية متزايدة في ضوء توسع الجهات العامة والخاصة في الاعتماد على مزودي خدمات وتقنيات عابرة للحدود، وما يترتب على ذلك من حاجة إلى فهم أكثر دقة للضوابط النظامية الحاكمة لنقل البيانات الشخصية، وحدود المشروعية، وموقع الضمانات القانونية المختلفة داخل البناء التنظيمي السعودي. ومن ثم فإن هذه الدراسة تتجه إلى معالجة موضوع تتقاطع فيه اعتبارات الحماية القانونية، والامتثال التنظيمي، والثقة الرقمية، والسيادة النظامية، في وقت أصبحت فيه البيانات الشخصية عنصراً جوهرياً في البنية الاقتصادية والإدارية والخدمية للدولة الحديثة.

وبناء على ذلك، تمثل هذه الدراسة مدخلاً علمياً لتحليل أحد الموضوعات الأكثر اتصالاً بالتطور الراهن في القانون الرقمي، من خلال التركيز على النقل العابر للحدود للبيانات الشخصية في النظام السعودي، وقراءته في ضوء الإطار النظامي والتنظيمي المنظم له، مع الاستفادة من الاتجاهات المقارنة ذات الصلة. ويهيئ هذا المدخل الأساس العلمي اللازم للانتقال في بقية عناصر خطة البحث إلى تحديد المشكلة البحثية، وبيان الأهمية والأهداف والأسئلة، ثم بناء المراجعة العلمية والتحليل النظامي على نحو منظم ومتسق.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن التنظيم السعودي لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود أصبح قائماً على بنية نظامية متعددة الطبقات، تشمل نظام حماية البيانات الشخصية، ولائحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة، إضافة إلى أدوات تنظيمية متخصصة مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة. وهذه البنية تعكس تقدماً تنظيمياً واضحاً، لكنها في الوقت نفسه تثير حاجة علمية إلى دراسة تحليلية تُبين العلاقة بين هذه الطبقات، وتفسر موقع كل أداة منها، وتوضح كيفية تكاملها في ضبط مشروعية نقل البيانات الشخصية خارج المملكة (SDAIA, n.d).

وتتجسد المشكلة بصورة أدق في أن النصوص والتنظيمات القائمة لا تثير فقط سؤال جواز النقل، بل تثير أسئلة قانونية أعمق تتصل بـ معيار مستوى الحماية المناسب، وحدود الاعتماد على الضمانات البديلة، ووظيفة تقييم المخاطر، ومدى كفاية الإطار السعودي في ضمان استمرار حماية البيانات بعد انتقالها إلى خارج الإقليم الوطني. فوجود أدوات مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة يدل على أن المنظم السعودي لم يكتفِ بالمبدأ العام، بل انتقل إلى مستوى تفصيلي في بناء الضمانات، الأمر الذي يجعل الحاجة ملحة إلى تحليل قانوني يفسر هذا البناء ويقوم كفايته (SDAIA, n.d).

كما تكشف بعض الدراسات السابقة ذات الصلة أن النظام السعودي لحماية البيانات الشخصية ما يزال حديثاً نسبياً، وأن المقارنة مع النماذج الأوروبية والبريطانية أظهرت وجود جوانب لم تُغطَّ بالدرجة نفسها، مثل (Privacy by Design و Privacy Impact Assessment)، فضلاً عن التفاوت في النضج المؤسسي لدى بعض الجهات من حيث السياسات الداخلية والاختصاصات المرتبطة بحماية البيانات (Al-Shammari, 2023). غير أن هذه الدراسات - على أهميتها - تناولت الحماية النظامية للبيانات الشخصية في السعودية على نحو عام أو مقارنة، ولم تتجه إلى تحليل مستقل ومتكامل لموضوع نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بعد اكتمال أدواته التنفيذية والتنظيمية الحديثة.

ومن ثم، فإن المشكلة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة لا تكمن في غياب التنظيم، بل في الحاجة إلى تفسيره وتقويمه تفسيراً وتحليلاً متكاملين؛ أي بيان الإطار القانوني الحاكم لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في المملكة العربية السعودية، وتحديد شروطه وضماناته وحدوده، وقياس مدى اتساق مكوناته مع الهدف الذي أنشئ من أجله، وهو حماية حقوق أصحاب البيانات مع السماح بالتدفقات الرقمية المشروعة. ومن هنا، ستسهم الدراسة الحالية في سد فجوة علمية تتمثل في غياب دراسة قانونية تحليلية مركزة تجمع بين النص النظامي، واللائحة التنفيذية، والتنظيم الخاص بالنقل، والضمانات المعتمدة، ضمن بناء تفسيري واحد يوضح أوجه القوة وما قد يثور من إشكالات تحتاج إلى مزيد من التأصيل أو التطوير.

الصياغة المختصرة لمشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في غياب معالجة قانونية تحليلية متكاملة تفسر التنظيم السعودي لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وتوضح العلاقة بين نظام حماية البيانات الشخصية، ولأئحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات خارج المملكة، والضمانات القانونية المعتمدة، بما يكفي لتقويم مدى كفاية هذا التنظيم في حماية حقوق أصحاب البيانات وضبط مشروعية النقل.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من تناولها موضوعاً دقيقاً ومتصاعداً الأهمية في القانون الرقمي، يتمثل في التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي، ولا سيما في ظل اكتمال الإطار النظامي ذي الصلة من خلال نظام حماية البيانات الشخصية، ولائحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة، وما يرتبط بذلك من أدوات تنظيمية مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة.

أولاً: الأهمية العلمية

١. سد فجوة بحثية متخصصة

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في أنها تتناول نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بوصفه موضوعاً قانونياً مستقلاً، لا مجرد مسألة فرعية ضمن الحماية العامة للبيانات الشخصية، وهو ما يسهم في سد النقص النسبي في الدراسات العربية التي جمعت بين الإطار السعودي الكامل للنظام واللائحة والتنظيمات التنفيذية ذات الصلة.

٢. بناء تحليل علمي متكامل للبنية التنظيمية السعودية

تسهم الدراسة في ربط مكونات الإطار السعودي بعضها ببعض، من خلال تحليل العلاقة بين نظام حماية البيانات الشخصية، ولائحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بالنقل خارج المملكة، والضمانات القانونية المعتمدة، بما يقدم تصوراً علمياً أكثر تماسكاً للبناء النظامي الحاكم لهذه المسألة.

٣. إثراء الأدبيات العربية في القانون الرقمي

تضيف الدراسة إلى المكتبة القانونية العربية بحثاً متخصصاً في أحد أكثر موضوعات حماية البيانات حساسية، خاصة أن كثيراً من الأدبيات السابقة اتجهت إلى الحماية العامة أو المقارنة الواسعة، دون تفكيك كافٍ لمسألة النقل العابر للحدود في السياق السعودي.

٤. تعزيز الفهم النظري للمفاهيم القانونية المرتبطة بالنقل عبر الحدود

تساعد الدراسة في تأصيل مفاهيم قانونية مركزية مثل: مستوى الحماية المناسب، والضمانات المناسبة، والبنود التعاقدية القياسية، والقواعد المشتركة الملزمة، وتقييم أثر حماية البيانات، وتقييم مخاطر النقل العابر للحدود، بما يدعم البناء النظري للبحث القانوني في مجال حماية البيانات.

ثانيًا: الأهمية العملية

١. دعم التطبيق السليم والامتثال المؤسسي

تسهم الدراسة عمليًا في توضيح الإطار القانوني الحاكم لعمليات نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، بما يساعد الجهات العامة والخاصة، ولا سيما إدارات الامتثال والشؤون القانونية وحوكمة البيانات، على فهم شروط النقل المشروع و ضماناته وحدوده، وتطوير السياسات الداخلية والإجراءات والعقود ذات الصلة.

٢. تفسير موقع الضمانات القانونية المختلفة

تقدم الدراسة فائدة عملية من خلال بيان الدور الذي تؤديه أدوات مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة في تحقيق مستوى مناسب من الحماية عند نقل البيانات خارج المملكة، وهو ما ينعكس مباشرة على الممارسة القانونية والتنظيمية داخل الجهات.

٣. ترشيد القرارات المرتبطة بالاستضافة والخدمات العابرة للحدود وتعزيز الثقة الرقمية

تساعد الدراسة الجهات التي تعتمد على مزودي خدمات وتقنيات أو بنى استضافة ومعالجة خارجية على فهم الآثار النظامية المترتبة على نقل البيانات الشخصية، بما يحسن جودة القرارات المرتبطة بالتعاقد والاستضافة السحابية ومشاركة البيانات، ويدعم الثقة في البيئة الرقمية والاقتصاد القائم على البيانات.

٤. تقديم أساس علمي يمكن الاستفادة منه في التطوير التنظيمي لاحقًا

قد تسهم الدراسة في دعم الجهات التنظيمية والباحثين والممارسين من خلال تقديم قراءة تحليلية تكشف مواطن القوة، وما قد يحتاج إلى مزيد من التفسير أو الإيضاح أو التطوير، بما يخدم النضج المستقبلي لمنظومة حماية البيانات الشخصية في المملكة.

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيس

تحليل التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي، في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية، وتقويم مدى كفايته في تنظيم مشروعية النقل وضمان حماية حقوق أصحاب البيانات.

الأهداف الفرعية

١. بيان الإطار المفاهيمي والقانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وتحديد المقصود به وتمييزه عما قد يشته به من مفاهيم قريبة، مثل الإفصاح عن البيانات أو توظيفها أو معالجتها خارج الإقليم.
٢. تحليل الأساس النظامي والتنظيمي الحاكم لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في المملكة العربية السعودية، من خلال دراسة أحكام نظام حماية البيانات الشخصية، ولائحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة.
٣. تحديد شروط مشروعية نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي، وبيان الضوابط التي تحكم هذا النقل، بما في ذلك الغرض المشروع، والحد الأدنى من البيانات، ومستوى الحماية المناسب، وما يتصل بذلك من متطلبات نظامية.
٤. تحليل الضمانات القانونية المعتمدة لنقل البيانات الشخصية خارج المملكة، وبيان طبيعة كل من البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة، ودورهما في تحقيق الحماية النظامية المطلوبة.
٥. بيان الالتزامات النظامية المرتبطة بعمليات النقل عبر الحدود، بما يشمل ما يقع على عاتق الجهات الخاضعة للنظام من واجبات في التوثيق، والامتثال، وتقييم المخاطر أو أثر النقل، وضمان عدم الإخلال بحقوق أصحاب البيانات.
٦. تقويم مدى كفاية التنظيم السعودي في تحقيق التوازن بين حماية البيانات الشخصية من جهة، وتمكين التدفقات الرقمية المشروعة والخدمات العابرة للحدود من جهة أخرى.
٧. استخلاص ما قد يثور من إشكالات تفسيرية أو تنظيمية في الإطار السعودي المنظم لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود، واقتراح ما يلزم من معالجات أو توصيات علمية تسهم في دعم النضج التنظيمي في هذا المجال.

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيس

ما مدى كفاية التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي، في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية، في ضبط مشروعية النقل وضمان حماية حقوق أصحاب البيانات؟

التساؤلات الفرعية

١. ما المقصود بنقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وما تمييزه عن المفاهيم القريبة منه، مثل الإفصاح عن البيانات أو معالجتها خارج الإقليم أو توطيئها؟
٢. ما الأساس النظامي والتنظيمي الحاكم لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في المملكة العربية السعودية، في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية ولائحته التنفيذية والتنظيم الخاص بنقل البيانات خارج المملكة؟
٣. ما الشروط والضوابط النظامية التي تحكم مشروعية نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي؟
٤. ما المقصود بمعيار مستوى الحماية المناسب، وما دوره في مشروعية نقل البيانات الشخصية خارج المملكة؟
٥. ما طبيعة الضمانات القانونية المعتمدة في النظام السعودي لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وما دور كل من البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة في تحقيق الحماية المطلوبة؟
٦. ما الالتزامات النظامية المترتبة على الجهات الخاضعة للنظام عند نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وبخاصة ما يتعلق بالتوثيق والامتثال وتقييم المخاطر وحماية حقوق أصحاب البيانات؟
٧. إلى أي مدى يحقق التنظيم السعودي التوازن بين حماية البيانات الشخصية وتمكين التدفقات الرقمية المشروعة والخدمات العابرة للحدود؟
٨. ما أبرز الإشكالات التفسيرية أو التنظيمية التي قد تثار في تطبيق قواعد نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي؟

مراجعة الأدبيات (الدراسات السابقة):

يمكن تصنيف الأدبيات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة إلى أربعة اتجاهات رئيسية:
الأول: دراسات تناولت توطين البيانات والسيادة الرقمية.

الثاني: دراسات ركزت على التحديات القانونية الدولية وحوكمة تدفقات البيانات العابرة للحدود.

الثالث: دراسات اهتمت بـ تحليل النظام السعودي أو مقارنته بالنموذج الأوروبي والبريطاني.

والرابع: دراسات وتقارير تناولت قواعد نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في الشرق الأوسط.

ويكشف هذا التصنيف أن موضوع الدراسة الحالية يتقاطع مع أكثر من حقل معرفي، إلا أنه لا يندرج بالكامل في أي واحد منها، الأمر الذي يبرر تناوله بوصفه موضوعاً مستقلاً.

الاتجاه الأول: توطين البيانات والسيادة الرقمية

يمثل هذا الاتجاه مدخلاً نظرياً مهماً لفهم البيئة التي نشأ فيها تنظيم نقل البيانات الشخصية عبر الحدود. ومن أبرز الدراسات في هذا السياق دراسة المزيني (2023) بعنوان "توطين البيانات: دراسة قانونية مقارنة"، التي تناولت أثر الحوسبة السحابية، وتوزيع مراكز التخزين والمعالجة، وتداعيات ذلك على مفاهيم السيادة والاختصاص ومكان وجود البيانات. وتكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها تميز بين اتجاهات تشريعية مختلفة: اتجاه يتبنى التوطين الإلزامي، واتجاه آخر لا يشترط التوطين لكنه يضع شروطاً وضمانات على النقل، مع إبراز موقع النموذج الأوروبي في هذا السياق من خلال اشتراط الكفاية أو الضمانات البديلة أو الاستثناءات المحددة. كما دعمت الدراسة هذا البناء المقارن بإحالات إلى أدبيات دولية تناقش التوطين وآثاره على الإنترنت والأسواق والاعتبارات الأمنية، بما يعزز بعدها النظري المقارن.

وتفيد هذه الدراسة موضوع الرسالة من زاويتين: الأولى أنها تساعد على ضبط التمييز بين توطين البيانات ونقل البيانات عبر الحدود، والثانية أنها تقدم إطاراً نظرياً يفسر العلاقة بين حماية البيانات والسيادة الرقمية. غير أن حدودها المنهجية تظهر في أنها تتشغل بالسؤال العام المتعلق بالتوطين وآثاره أكثر من انشغالها بتحليل تفصيلي لبنية تنظيم وطني محدد لعمليات النقل وضماناته، وهو ما يجعل الاستفادة منها في هذه الدراسة إفادة تأسيسية أكثر منها مباشرة.

الاتجاه الثاني: التحديات القانونية الدولية وحوكمة تدفقات البيانات العابرة للحدود

يركز هذا الاتجاه على البيئة الدولية العامة التي تتحرك فيها البيانات الشخصية عند انتقالها عبر الحدود. ومن أبرز الدراسات العربية في هذا المسار دراسة عبود وإبراهيم (2026) حول التحديات التي تواجه القانون الدولي في مجال حماية البيانات الشخصية، والتي خلصت إلى أن النظام القانوني الدولي ما يزال يعاني من التجزؤ، وغياب تعريف موحد وملزم لحماية البيانات الشخصية، وتفاوت التشريعات الوطنية، وضعف آليات

الإنفاد والتعاون القضائي عبر الحدود. وتبرز قيمة هذه الدراسة في تفسيرها للخلفية الأوسع للمشكلة، إذ تربط بين اتساع التدفقات الرقمية وبين قصور القانون الدولي التقليدي عن مواكبة هذا التطور.

ويدعم هذا الاتجاه كذلك ما يورده (Voss, 2020) في دراسته حول تدفقات البيانات العابرة للحدود، واللائحة العامة لحماية البيانات، وحوكمة البيانات؛ إذ يبين أن الإشكال لم يعد مقتصرًا على حدود الإقليم الوطني، بل أصبح مرتبطًا بامتداد الأثر التنظيمي، وبتعقيد العلاقة بين التدفقات الدولية للبيانات وبين القواعد التي تسعى إلى إبقاء مستوى الحماية قائمًا عند انتقال البيانات إلى خارج الإقليم. كما يكشف هذا المسار من الأدبيات أن الحوكمة القانونية للبيانات العابرة للحدود أصبحت مجالًا مستقلًا يتجاوز مجرد الإحالة إلى قواعد الخصوصية التقليدية.

ورغم أهمية هذا الاتجاه في تفسير الإطار العالمي للمشكلة، إلا أنه يظل عامًا من حيث علاقته بموضوع الدراسة الحالية؛ إذ لا يركز على تنظيم سعودي محدد، ولا يتناول بصورة مباشرة الأدوات النظامية السعودية المستحدثة مثل البنود التعاقدية القياسية أو القواعد المشتركة الملزمة. ومن ثم، فإن الإفادة منه في هذه الدراسة ستكون لتأطير الإشكال العالمي وتفسير حساسية مسألة النقل، لا لبناء التحليل التفصيلي للتنظيم السعودي.

الاتجاه الثالث: تحليل النظام السعودي أو مقارنته بالنموذج الأوروبي والبريطاني

يعد هذا الاتجاه الأقرب إلى موضوع الدراسة الحالية. ومن أبرز ما يندرج فيه دراسة (Al-Shammari, 2023) بعنوان: (Personal Data Protection in the Kingdom of Saudi Arabia, EU and UK GDPR: A Comparative Study)، والتي هدفت إلى بيان ملامح سياسة حماية البيانات الشخصية في المملكة العربية السعودية من خلال مقارنتها بالاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التنظيم السعودي حديث نسبيًا، وأن بعض العناصر الموجودة في النماذج الأوروبية والبريطانية لم تُغطَّ بالدرجة نفسها، مثل (Privacy Impact Assessment) وبعض الممارسات المؤسسية المرتبطة بالامتثال، كما أشارت إلى أن كثيرًا من الجهات لا تزال تفنقر إلى سياسات داخلية مكتملة أو إلى مسؤول مختص بحماية البيانات.

وتبرز أهمية هذه الدراسة في أنها تقدم قراءة مقارنة مهمة للنظام السعودي، وتكشف أن النضج التنظيمي والمؤسسي ما يزال في طور التشكل. كما أن إحالتها إلى وثائق وإرشادات صادرة عن الجهات السعودية المختصة يمنحها قيمة إضافية من حيث ربط النصوص النظامية بالواقع المؤسسي. ومع ذلك، فإن حدودها تتضح في أنها تناقش حماية البيانات الشخصية في السعودية على نحو عام ومقارن، دون أن تخصص معالجة مستقلة ومتكاملة لموضوع نقل البيانات الشخصية عبر الحدود بعد اكتمال أدواته التنفيذية، وهو ما يترك مجالًا واضحًا للدراسة الحالية.

ويمكن دعم هذا الاتجاه أيضًا ببعض الأدبيات الإنجليزية المقارنة المرتبطة بـ (adequacy) والضمانات المعتمدة في النقل الدولي، مثل تقرير (EU-UK Data Adequacy Final Report)، الذي يوضح كيف

تُبنى شرعية النقل على فكرة استمرار الحماية المكافئة، وعلى إمكان اللجوء إلى آليات بديلة عند غياب قرار الكفاية، بما يكشف الخلفية المقارنة المهمة التي يمكن الاستفادة منها عند تقويم التنظيم السعودي.

الاتجاه الرابع: قواعد نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في الشرق الأوسط

يمثل هذا الاتجاه حلقة وصل بين الأدبيات المقارنة العامة وبين السياق السعودي المباشر. ومن أبرز مواد تقرير (PwC Middle East, 2024) حول (Navigating Cross-Border Data Transfers: Key Regulations in the Middle East)، وهو وإن لم يكن دراسة أكاديمية محكمة، فإنه ذو قيمة عملية عالية؛ لأنه يقدم مقارنة حديثة لآليات مشروعية النقل في عدد من دول المنطقة، ويبين اختلاف النظم في الاعتماد على القوائم البيضاء للدول الكافية الحماية، أو الإذن المسبق، أو الموافقة الصريحة، أو الضمانات التعاقدية، أو الاستثناءات المحددة. وقد أظهر التقرير أن الإطار السعودي يقوم على النظام، واللائحة التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات خارج المملكة، دون اشتراط ترخيص مسبق من الجهة التنظيمية في الأصل، مع بقاء النقل مقيدًا بضوابط الحماية والضمانات المعتمدة.

وتتعرز قيمة هذا الاتجاه عند مقارنته بما يورده التقرير نفسه عن بعض دول المنطقة، مثل البحرين والمغرب وتونس، حيث تختلف النظم في درجة التقييد، ومتطلبات الترخيص أو التصريح، ومدى الاعتماد على معيار الحماية الكافية أو الموافقة أو الحالات الاستثنائية. وتفيد هذه المراجع في بيان أن السعودية جزء من موجة إقليمية أوسع في تقنين حماية البيانات، لكنها في الوقت ذاته تطور نموذجًا خاصًا بها من حيث البناء التنظيمي والأدوات التنفيذية. ومع ذلك، يظل هذا المصدر وصفياً/امثالياً أكثر منه تحليلياً قانونياً عميقاً؛ لذلك فهو مفيد في المقارنة العملية، لكنه لا يغني عن الدراسة التحليلية الأكاديمية التي تستهدفها الرسالة الحالية.

التعليق المقارن على الأدبيات السابقة

تكشف المقارنة بين الاتجاهات السابقة أن الأدبيات اتفقت على مركزية النقل العابر للحدود في قانون حماية البيانات المعاصر، لكنها اختلفت في زاوية المعالجة. فدراسات التوطين والسيادة الرقمية ركزت على مكان وجود البيانات وعلاقته بالسلطة القانونية للدولة، بينما ركزت دراسات القانون الدولي والحوكمة على التجزؤ التشريعي وصعوبة بناء حماية عابرة للحدود، واتجهت الدراسات المقارنة السعودية إلى بيان خصائص النظام السعودي وحدود نضجه مقارنة بالنماذج الأوروبية، في حين قدمت التقارير الإقليمية وصفًا عمليًا لقواعد النقل في المنطقة. ومع ذلك، فإن هذه الأدبيات - على أهميتها - لا تقدم، في حدود ما تم جمعه وتحليله، دراسة عربية قانونية مستقلة ومتكاملة تربط في إطار واحد بين: نظام حماية البيانات الشخصية السعودي، ولائحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة، ومعيار مستوى الحماية المناسب، والضمانات القانونية المعتمدة، ودور التقييمات المرتبطة بالمخاطر أو الأثر في مشروعية النقل. ومن هنا، فإن الدراسة

الحالية لا تبدأ من فراغ، لكنها أيضًا لا تكرر ما سبق، بل تسعى إلى تجاوز حدود الأدبيات القائمة من خلال التركيز على التحليل المتكامل للبنية التنظيمية السعودية ذاتها.

خلاصة مراجعة الأدبيات

تدل مراجعة الأدبيات على أن الدراسات السابقة أسهمت في بناء الخلفية المفاهيمية والمقارنة لموضوع حماية البيانات الشخصية، وفي إبراز العلاقة بين البيانات والسيادة والتوطين، وفي كشف التحديات الدولية والتفاوتات الإقليمية، وفي المقارنة الأولية للنظام السعودي مع النماذج الأوروبية. غير أن هذه الأدبيات لم تتجه - بالقدر الكافي - إلى دراسة التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي بوصفه موضوعًا مستقلًا بعد اكتمال أدواته التنفيذية. ومن ثم، تأتي الدراسة الحالية لسد هذه الفجوة، عبر تحليل متكامل للنصوص والضمانات والاشتراطات والعلاقة بينها ضمن بناء قانوني سعودي واحد.

الأسس النظرية للدراسة:

يقوم هذا الجزء على بيان الإطار النظري والمفاهيمي الذي يحكم موضوع نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، بحيث لا يدخل القارئ إلى الدراسة من بوابة النصوص النظامية فقط، بل من بوابة المفاهيم والمنطلقات القانونية التي تفسر هذه النصوص وتكشف منطقها الداخلي. وفي الدراسات القانونية التحليلية من هذا النوع، لا يكون الحديث عن متغيرات الدراسة بالمعنى الإحصائي التقليدي، وإنما عن محاور أو مكونات مفاهيمية وتحليلية تشكل البناء العلمي للبحث. ولذلك فإن الأسس النظرية في هذه الدراسة تستهدف تقديم تصور منظم للمفاهيم الحاكمة، والمنطلقات النظرية، والأبعاد التحليلية التي سيتأسس عليها فهم التنظيم السعودي لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود.

أولاً: مفهوم البيانات الشخصية وموقعها في القانون الرقمي

تتطلب الدراسة من مفهوم البيانات الشخصية بوصفها محل الحماية القانونية الأصلي. ولا تكمن أهمية هذا المفهوم فقط في تعريفه، بل في آثاره؛ لأن اتساع أو ضيق مفهوم البيانات الشخصية ينعكس مباشرة على نطاق تطبيق النظام، وعلى التزامات المتحكم والمعالج، وعلى مشروعية النقل عبر الحدود. لذلك فالمسألة ليست لغوية أو اصطلاحية فحسب، بل هي مسألة تحديد لنطاق الحماية القانونية.

وفي السياق الحديث، لم تعد البيانات الشخصية مجرد معلومات تعريفية بسيطة، بل أصبحت تشمل طيفاً واسعاً من البيانات التي قد تسمح - منفردة أو بالاقتران بغيرها - بتحديد الشخص الطبيعي، أو تحليل سلوكه، أو التنبؤ بخياراته، أو بناء ملف رقمي عنه. وهذا ما يفسر انتقال الحماية القانونية من مجرد منع الاعتداء على الخصوصية بمعناها التقليدي إلى بناء منظومات قانونية متكاملة لحوكمة جمع البيانات ومعالجتها والإفصاح عنها ونقلها. وتؤكد الدراسة المقارنة للنظام السعودي مع (GDPR و UK GDPR) أن هذا الحقل ما يزال في طور النضج في السعودية، وأن بعض الأدوات المفاهيمية والمؤسسية المرتبطة بحماية البيانات لم تُغطَّ بالقدر نفسه الذي هو موجود في النماذج الأوروبية والبريطانية، ومن ذلك (Privacy Impact Assessment) وبعض متطلبات الامتثال المؤسسي.

ثانياً: مفهوم نقل البيانات الشخصية عبر الحدود وتمييزه عما يشته به

يمثل نقل البيانات الشخصية عبر الحدود المفهوم المركزي في هذه الدراسة، ولا يمكن فهمه فهماً صحيحاً إلا بتمييزه عن عدد من المفاهيم القريبة التي قد يترتب على الخلط بينها اضطراب في توصيف الواقعة والحكم النظامي الواجب التطبيق. فالنقل عبر الحدود لا يعني فقط إرسال البيانات من دولة إلى أخرى، بل قد يتحقق أيضاً عندما تكون الجهة المستقبلة خارج الدولة وقادرة على الوصول إلى البيانات أو الاطلاع عليها رقمياً، حتى لو كانت البيانات مستضافة فعلياً داخل الدولة الأصلية. ووفق إرشاد مهني حديث، قد يتحقق النقل إما عند إرسال البيانات

وتخزينها في مركز بيانات يقع في دولة أخرى، أو عندما يكون المتلقي خارج موقع البيانات الأصلي وقادرًا على الوصول إليها عن بُعد.

ومن هنا تبرز ضرورة التمييز بين المفاهيم الآتية:

- **التوطين:** قيد قانوني أو تنظيمي على مكان تخزين البيانات أو معالجتها أو كليهما داخل حدود الدولة.
- **النقل عبر الحدود:** انتقال قانوني أو وظيفي للبيانات إلى خارج الإقليم الوطني، أو تمكين جهة موجودة خارجه من الوصول إليها.
- **الإفصاح عن البيانات:** كشف البيانات لجهة أخرى، وقد يكون ذلك داخل الدولة أو خارجها.
- **المعالجة:** مفهوم أوسع يشمل جميع العمليات التي تجرى على البيانات، من جمعها وتخزينها وتنظيمها إلى استخدامها ونقلها وإتلافها.

وتتجلى أهمية هذا التفريق في أن التوطين ليس هو النقل، بل يمثل - في بعض صوره - سياسة قانونية أو تنظيمية تقيد أو تمنع النقل أو التخزين أو المعالجة خارج الدولة. وفي هذا السياق، تعد دراسة المزيني (2023) ذات أهمية تأسيسية؛ لأنها تميز بين اتجاه يوجب توطين البيانات وتخزينها ومعالجتها داخل الدولة، واتجاه آخر لا يوجب التوطين لكنه يسمح بالنقل وفق شروط وضمانات محددة.

ثالثًا: المنطلقات النظرية الحاكمة للموضوع

حماية الخصوصية والبيانات الشخصية

يقوم المنطلق الأول على أن البيانات الشخصية ليست مجرد أصل اقتصادي أو مورد تقني، بل هي محل حماية قانونية مرتبطة بحقوق الفرد. ولهذا لا يُقاس تنظيم النقل عبر الحدود فقط بمدى تسهيله للتدفقات الرقمية، بل بقدرته على منع انخفاض مستوى الحماية عندما تغادر البيانات إقليم الدولة أو بيئة الحماية الأصلية. وهذا هو المنطق الذي تقوم عليه النماذج المقارنة الحديثة، ويظهر كذلك في الأدوات السعودية التي تشترط أن يكون الغرض من الضمانات هو ضمان تطبيق مستوى حماية لا يقل عن المستوى المقرر في النظام واللوائح.

سيادة البيانات والسيادة الرقمية

يقوم المنطلق الثاني على أن نقل البيانات عبر الحدود ليس موضوع خصوصية فقط، بل موضوع سيادة رقمية أيضًا. فكلما زادت قدرة الجهات الأجنبية أو البنى السحابية أو الشركات متعددة الجنسيات على جمع البيانات ومعالجتها وتخزينها خارج الدولة، تقلصت فعليًا قدرة الدولة على الرقابة والإنفاذ. وتظهر هذه الفكرة بوضوح في أدبيات السيادة الرقمية، كما تدعمها دراسة المزيني حين تربط بين التوطين ومكان وجود البيانات وحدود السلطة القانونية للدولة عليها.

المساءلة والحوكمة والامتثال

يقوم المنطلق الثالث على أن حماية البيانات، وخصوصًا عند نقلها عبر الحدود، لم تعد قائمة على الحظر المجرد، بل على حوكمة الامتثال. وهذا يعني أن السؤال لم يعد فقط: هل النقل جائز؟ بل أصبح يشمل من المسؤول عن الضمانات؟ وما الوثائق المطلوبة؟ وكيف يثبت الامتثال؟ وكيف تدار الشكاوى والمخاطر والتدقيق؟ ويتجلى هذا بوضوح في القواعد السعودية الخاصة بالقواعد المشتركة الملزمة، التي تتطلب بيان كيفية تدريب الموظفين، والتعامل مع الشكاوى، وإجراء التدقيق، والتعاون مع الجهة المختصة، وضمان عدم إخلال جهات المعالجة الفرعية بمستوى الحماية، فضلًا عن تمكين أصحاب البيانات من ممارسة حقوقهم.

الحماية المكافئة أو المناسبة

يقوم المنطلق الرابع على أن النقل لا يكون مشروعًا لمجرد وجود مصلحة اقتصادية أو تقنية فيه، بل لأنه مصحوب بآليات تضمن استمرار الحماية. ولهذا تظهر في الأدبيات المقارنة مفاهيم مثل:

• (Adequate Level of Protection)

• (Appropriate Safeguards)

• (Standard Contractual Clauses)

• (Binding Corporate/Common Rules)

وفي الإطار السعودي، تُظهر الوثائق الرسمية أن القواعد المشتركة الملزمة تعد إحدى الضمانات المناسبة التي تستخدم عند نقل البيانات الشخصية أو الإفصاح عنها إلى دول أو منظمات دولية لا يتوافر لديها مستوى مناسب لحماية البيانات الشخصية، إلى جانب البنود التعاقدية القياسية وشهادات الاعتماد. كما تنص الوثائق الخاصة بهذه القواعد على أن الغرض منها ضمان تطبيق مستوى حماية لا يقل عن المستوى المقرر في النظام واللوائح.

رابعًا: الضمانات القانونية للنقل عبر الحدود

من أهم ما يجب تأصيله نظريًا في هذه الدراسة أن مشروعية النقل لا تقوم غالبًا على قاعدة واحدة، بل على منظومة من الضمانات القانونية والتنظيمية.

البنود التعاقدية القياسية

تشكل البنود التعاقدية القياسية أداة قانونية معيارية تُستخدم لضبط العلاقة بين الجهة المصدرة والجهة المستوردة للبيانات، ولتحديد واجبات كل طرف وحدود المعالجة والنقل. والوثائق السعودية الخاصة بها توضح أن لائحة نقل البيانات خارج المملكة تحدد الأحكام الواجب اتباعها عند النقل، بما في ذلك البنود التي تُطبق في حالات إعفاء جهات التحكم من شرط مستوى الحماية المناسب والحد الأدنى لنقل البيانات الشخصية. كما تتضمن هذه البنود آليات تتصل بالشكاوى والتعويض وحق صاحب البيانات في اللجوء إلى الجهة المختصة أو المحكمة المختصة للمطالبة بالتعويض عن الضرر المادي أو المعنوي.

القواعد المشتركة الملزمة

أما القواعد المشتركة الملزمة فهي أداة داخلية/مؤسسية أكثر منها عقدًا ثنائيًا، وتُستخدم عادة داخل المجموعات المرتبطة أو متعددة الكيانات. وقيمتها النظرية أنها تنقل حماية البيانات من مستوى الالتزام الخارجي إلى مستوى الحوكمة الداخلية الملزمة. والوثائق السعودية المتعلقة بها تؤكد أنها يجب أن تتضمن آليات لتطبيقها داخل المجموعة، وأن تكون ملزمة للموظفين، وأن تضبط جهات المعالجة الفرعية، وتضمن حقوق أصحاب البيانات، وتبين آليات التدريب، والتدقيق، والتعامل مع الشكاوى، والتعاون مع الجهة المختصة.

خامسًا: تقييم الأثر والمخاطر في نقل البيانات عبر الحدود

من الأخطاء الشائعة في الصياغة النظرية لهذا الموضوع أن يُعامل مع النقل عبر الحدود بوصفه عملية تعاقدية فقط، بينما الأدق أنه عملية تقدير قانوني وتنظيمي للمخاطر أيضًا. وهنا تظهر أهمية التفريق بين:

- تقييم أثر حماية البيانات - (Data Protection Impact Assessment - DPIA).
- تقييم أثر/مخاطر النقل عبر الحدود - (Transfer Impact Assessment - TIA).

وإذا كان (DPIA) أوسع نطاقًا ويرتبط بالمعالجة عالية المخاطر عمومًا، فإن (TIA) أكثر التصاقًا بموضوع الدراسة؛ لأنه يتعلق تحديدًا بما إذا كان النقل إلى جهة أو دولة أخرى سيؤدي إلى تقويض مستوى الحماية أو تعريض البيانات لمخاطر لا تكفي الضمانات القائمة لمعالجتها. وتدل الأدبيات الإقليمية على حضور هذا الاتجاه؛ إذ يشير تقرير إقليمي حديث إلى أن بعض الأنظمة الخليجية توجب على المتحكم إجراء تقييم لمستوى الحماية الذي توفره الجهة الخارجية، وتقييم المخاطر المرتبطة بنقل البيانات الشخصية، مع إمكانية طلب نسخة من هذا التقييم من الجهة التنظيمية.

وفي السياق السعودي، وعلى الرغم من أن الدراسة المقارنة للشمري ركزت على أن النظام السعودي لم يغطي بعض أدوات (Privacy Impact Assessment) بالدرجة نفسها مقارنة بالنماذج الأوروبية والبريطانية، فإن التطور التنظيمي الحديث في أدوات النقل والضمانات يفرض على الباحث أن يقرأ النقل العابر للحدود من زاوية المخاطر والحوكمة، لا من زاوية العقود فقط.

سادسًا: الأبعاد التحليلية للدراسة

إذا أريد تحويل هذا الإطار النظري إلى خريطة عمل واضحة، فإن الدراسة تقوم على ستة أبعاد تحليلية رئيسية:

١. البعد المفاهيمي: ويشمل البيانات الشخصية، والمعالجة، والإفصاح، والنقل عبر الحدود، والتوطين، والمتحكم، والمعالج.
٢. البعد النظامي: ويشمل النظام، واللائحة التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات خارج المملكة.

٣. بعد مشروعية النقل: ويشمل الغرض المشروع، والحد الأدنى من البيانات، ومعيّار مستوى الحماية المناسب، والحالات والاستثناءات.
٤. بعد الضمانات القانونية: ويشمل البنود التعاقدية القياسية، والقواعد المشتركة الملزمة، وما يتصل بهما من تدابير تكميلية.
٥. بعد الامتثال والحوكمة: ويشمل التوثيق، والسجلات، والتدريب، والتدقيق، والشكاوى، والتعويض، والتعاون مع الجهة المختصة.
٦. بعد التوازن التنظيمي: ويشمل الموازنة بين حماية حقوق أصحاب البيانات من جهة، وتمكين التدفقات الرقمية المشروعة والخدمات العابرة للحدود من جهة أخرى.

خلاصة الأسس النظرية

يتبين من العرض السابق أن الأسس النظرية لهذه الدراسة لا تقوم على تعريفات متفرقة، بل على بناء مترابط يبدأ من مفهوم البيانات الشخصية، ويمر عبر مفهوم النقل عبر الحدود وتمييزه عن التوطين والإفصاح والمعالجة، ثم ينتقل إلى المنطلقات النظرية الحاكمة، وهي: الخصوصية، والسيادة الرقمية، والمساءلة والحوكمة، والحماية المكافئة أو المناسبة، قبل أن ينتهي إلى الضمانات القانونية وتقييم الأثر والمخاطر بوصفها أدوات عملية لضبط مشروعية النقل. ومن هذا الإطار النظري ستتطلق الدراسة لاحقاً لتحليل التنظيم السعودي نفسه، لا بوصفه مجموعة نصوص متجاوزة، بل بوصفه بناءً قانونياً متكاملًا يستهدف حماية البيانات الشخصية عند انتقالها إلى خارج حدود المملكة.

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس الملائم لطبيعة البحوث القانونية، وذلك من خلال وصف الإطار النظامي المنظم لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في المملكة العربية السعودية، وتحليل نصوصه وأحكامه ومفاهيمه وضماناته، والوقوف على مدى اتساق مكوناته في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية، ولأبحاثه التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة، وما يرتبط بذلك من وثائق تنظيمية مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة. ويهدف هذا المنهج إلى الكشف عن البناء القانوني المنظم للنقل عبر الحدود، وبيان شروطه وضماناته وحدوده، وتقويم مدى كفايته في حماية حقوق أصحاب البيانات وضبط مشروعية النقل.

كما تستعين الدراسة بالمنهج التحليلي التأصيلي من خلال تفسير المفاهيم القانونية المركزية المرتبطة بموضوع البحث، مثل: البيانات الشخصية، والنقل عبر الحدود، ومستوى الحماية المناسب، والضمانات القانونية المعتمدة، وتقييم المخاطر أو الأثر، وذلك بهدف بناء أساس نظري منضبط يساعد على فهم النصوص النظامية وتفسيرها تفسيرًا متسقًا.

وتستعين الدراسة أيضًا بالمنهج المقارن المقيد، وذلك في الحدود التي تخدم موضوع البحث، من خلال الإفادة من بعض النماذج المقارنة، وبخاصة النموذج الأوروبي والبريطاني وبعض الأدبيات الإقليمية في الشرق الأوسط، ليس بقصد تحويل الدراسة إلى بحث مقارن مستقل، وإنما للاستئارة بالاتجاهات المقارنة ذات الصلة، وبيان موقع التنظيم السعودي بينها، والكشف عما قد يميزه أو ما قد يشتره من إشكالات تفسيرية أو تنظيمية. وقد أظهرت بعض الدراسات المقارنة ذات الصلة أن التنظيم السعودي ما يزال حديثًا نسبيًا مقارنة بالنماذج الأوروبية والبريطانية، وأن بعض الجوانب الإجرائية أو المؤسسية لم تغط بالدرجة نفسها، وهو ما يبرر الإفادة من المقارنة على نحو محدود ومدرّس.

طبيعة البيانات ومصادرها

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية دون البيانات الأولية، لكونها دراسة قانونية تحليلية لا تستهدف قياس اتجاهات أو آراء محوئين، وإنما تستهدف تحليل الإطار النظامي والتنظيمي الحاكم لموضوع الدراسة. وتتمثل مصادر البيانات الثانوية في:

١. المصادر النظامية والتنظيمية الأصلية، وتشمل:

- نظام حماية البيانات الشخصية.
- اللائحة التنفيذية.
- التنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة.
- الوثائق التنظيمية المساندة، مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة، وهي تمثل المصدر الرئيس للتحليل في هذه الدراسة.

٢. الدراسات القانونية العربية والإنجليزية ذات الصلة بحماية البيانات الشخصية، والنقل العابر للحدود، وتوطين البيانات، والسيادة الرقمية، والضمانات القانونية المقارنة.
٣. التقارير والدراسات المقارنة والإرشادية التي تسهم في تفسير السياق الدولي أو الإقليمي لموضوع نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، بالقدر الذي يخدم التحليل العلمي للدراسة.

أسلوب المعالجة والتحليل

تتم معالجة المادة العلمية في هذه الدراسة من خلال:

- جمع النصوص النظامية والتنظيمية ذات الصلة بموضوع البحث.
- تصنيفها بحسب محاور الدراسة.
- تحليل مفاهيمها وأحكامها وشروطها وضماناتها.
- الربط بين النصوص العامة والنصوص التنفيذية والوثائق التنظيمية المساندة.
- الاستئناس بالأدبيات المقارنة عند الحاجة لتفسير بعض المفاهيم أو تقويم بعض الحلول التنظيمية.

الاختبارات الإحصائية والبرامج المعتمدة

لا تعتمد الدراسة على اختبارات إحصائية أو برامج تحليل إحصائي؛ لأن طبيعتها قانونية تحليلية غير كمية، ولا تقوم على بيانات رقمية أو متغيرات قابلة للقياس الإحصائي، كما أنها لا تستند إلى استبيان أو مقابلات أو عينات ميدانية. ومن ثم، فإن أدوات التحليل في هذه الدراسة تتمثل في التحليل النظامي للنصوص، والتحليل المقارن المحدود، والاستنباط القانوني، لا في التحليل الإحصائي.

فرضية الدراسة

الفرضية الرئيسية

تفترض الدراسة أن التنظيم القانوني السعودي لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود قد أرسى إطاراً نظامياً متقدماً من حيث الأصل، من خلال تعدد أدواته التنظيمية وتنوع ضماناته، إلا أن هذا الإطار ما يزال بحاجة إلى تحليل قانوني متكامل يكشف مدى كفايته واتساقه في ضبط مشروعية النقل وحماية حقوق أصحاب البيانات.

الفرضيات الفرعية

١. تفترض الدراسة أن مشروعية نقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي لا تقوم على الإباحة العامة، بل على مجموعة من الشروط والضوابط النظامية المتكاملة.
٢. تفترض الدراسة أن البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة تمثّلان ضمانتين قانونيتين مركبتين في التنظيم السعودي للنقل عبر الحدود، وأن فهم موقعهما النظامي ضروري لتفسير مشروعية النقل.

٣. تفترض الدراسة أن معيار مستوى الحماية المناسب، وما يرتبط به من تقييم للمخاطر أو الأثر، يشكل عنصرًا محوريًا في تقويم مشروعية نقل البيانات الشخصية خارج المملكة.
٤. تفترض الدراسة أن التنظيم السعودي يسعى إلى تحقيق التوازن بين حماية حقوق أصحاب البيانات وتمكين التدفقات الرقمية المشروعة، إلا أن هذا التوازن قد يثير بعض الإشكالات التفسيرية أو التنظيمية التي تستوجب الدراسة والتحليل.

الصياغة المختصرة للمنهجية

يمكن تلخيص منهجية الدراسة في أنها دراسة قانونية تحليلية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الرئيس، مع الاستعانة بالمنهج التأصيلي والمنهج المقارن المقيد، وتعتمد على البيانات الثانوية المتمثلة في النصوص النظامية والتنظيمية والدراسات السابقة، دون استخدام أدوات جمع بيانات أولية أو اختبارات إحصائية.

نموذج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نموذج مفاهيمي تحليلي يقوم على أن التنظيم القانوني السعودي لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود يمثل الإطار المركزي للبحث، وأن تقييم مدى كفاية هذا التنظيم لا يتوقف على نص نظامي واحد أو أداة تنظيمية منفردة، وإنما يستلزم تحليل مجموعة من الأبعاد المترابطة التي تشكل البناء النظامي الحاكم لمشروعية النقل وضماناته وآثاره.

ويقوم نموذج الدراسة على الأبعاد الآتية:

- الأساس النظامي والتنظيمي.
- الضمانات القانونية المعتمدة.
- شروط مشروعية النقل عبر الحدود.
- الالتزامات النظامية والامتثال.
- معيار مستوى الحماية المناسب.
- تقييم أثر أو مخاطر النقل عبر الحدود.

وتتفاعل هذه الأبعاد جميعها للوصول إلى النتيجة النهائية للدراسة، والمتمثلة في تقييم مدى كفاية التنظيم السعودي في ضبط مشروعية نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، وحماية حقوق أصحاب البيانات، وتحقيق التوازن بين الحماية القانونية وتمكين التدفقات الرقمية المشروعة.

الشكل المفاهيمي لنموذج الدراسة



شكل رقم (1): نموذج الدراسة المفاهيمي

التفسير النصي للنموذج

يبين هذا النموذج أن الدراسة لا تنظر إلى التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود بوصفه حكمًا نظاميًا منفردًا، بل بوصفه بناءً قانونيًا متكاملًا تتداخل فيه عدة عناصر. فالأساس النظامي والتنظيمي يحدد الإطار العام للنقل، في حين توضح شروط المشروعية متى يكون النقل جائزًا نظامًا، ويؤدي معيار مستوى الحماية المناسب دورًا محوريًا في تقدير مشروعية النقل إلى خارج المملكة. كما تمثل الضمانات القانونية المعتمدة، مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة، وسائل عملية لضمان استمرار الحماية، بينما تعكس الالتزامات النظامية والامتثال وتقييم أثر أو مخاطر النقل البعد التنفيذي والتنظيمي الذي يكفل فاعلية هذه الحماية.

ومن خلال تحليل هذه الأبعاد مجتمعة، تصل الدراسة إلى تقييم مدى كفاية التنظيم السعودي في تحقيق الغاية النهائية، وهي حماية حقوق أصحاب البيانات الشخصية، وضبط مشروعية النقل عبر الحدود، وتحقيق التوازن مع متطلبات التدفقات الرقمية المشروعة والخدمات العابرة للحدود.

أدوات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على أداة التحليل الوثائقي للنصوص النظامية والتنظيمية، بوصفها الأداة الرئيسة الملائمة لطبيعة البحث القانوني التحليلي. ويقصد بذلك قيام الباحث بجمع النصوص النظامية والتنظيمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، ثم تحليلها وتحليل مضامينها القانونية، وبيان ما تتضمنه من مفاهيم وأحكام وشروط وضمانات، والربط بينها في إطار تفسيري واحد يخدم موضوع التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي.

وتقوم هذه الأداة على عدد من الإجراءات العلمية، أبرزها:

- حصر النصوص والوثائق ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- تصنيفها وفق محاور البحث.
- تحليل مضامينها القانونية ومقارنة ما بينها.
- استنباط الأحكام والمبادئ والضمانات المنظمة لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود.
- تقييم مدى اتساقها وكفايتها في ضوء أهداف الدراسة وتساؤلاتها.

وبناءً عليه، فإن أداة الدراسة الرئيسة في هذه الرسالة هي:

التحليل الوثائقي وتحليل المحتوى القانوني للنصوص النظامية والتنظيمية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

حدود الدراسة:

أولاً: الحدود الموضوعية

ينحصر الحد الموضوعي لهذه الدراسة في تحليل التنظيم القانوني لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود في النظام السعودي، وذلك في ضوء نظام حماية البيانات الشخصية، ولائحته التنفيذية، والتنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة، وما يرتبط بذلك من أدوات وضمانات تنظيمية، مثل البنود التعاقدية القياسية والقواعد المشتركة الملزمة، والمفاهيم المتصلة بها، مثل مستوى الحماية المناسب وتقييم أثر أو مخاطر النقل عبر الحدود. ولا تمتد الدراسة إلى جميع موضوعات حماية البيانات الشخصية بوجه عام، كالمعالجة الداخلية، أو الجرائم المعلوماتية، أو الأمن السيبراني، إلا بالقدر اللازم لخدمة موضوع النقل عبر الحدود.

ومن حيث النطاق الشخصي لتطبيق النظام، فإن الدراسة لا تقوم على عينة أو مجوئين بالمعنى الإحصائي، لكونها دراسة قانونية تحليلية لا تعتمد على أدوات جمع بيانات ميدانية، وإنما ينصرف نطاقها إلى الأشخاص والجهات الخاضعين لأحكام النظام عند تعاملهم مع نقل البيانات الشخصية عبر الحدود، مثل: المتحكمين، والمعالجين، والجهات العامة والخاصة، وذلك من خلال تحليل القواعد النظامية والتنظيمية التي تحكمهم، لا من خلال قياس سلوكهم ميدانياً.

ثانياً: الحدود المكانية

يتمثل الحد المكاني للدراسة في المملكة العربية السعودية، باعتبار أن الدراسة تستهدف تحليل الإطار النظامي والتنظيمي السعودي المنظم لنقل البيانات الشخصية عبر الحدود. ومن ثم، فإن التركيز الرئيس ينصرف إلى النصوص النظامية والتنظيمية السعودية والوثائق الصادرة عن الجهات المختصة في المملكة.

ومع ذلك، لا يمنع هذا من الاستئناس ببعض النماذج المقارنة، ولا سيما النموذج الأوروبي والبريطاني وبعض الأدبيات الإقليمية في الشرق الأوسط، وذلك في الحدود التي تخدم التحليل وتساعد على بيان موقع التنظيم السعودي بين الاتجاهات المقارنة، دون أن تتحول الدراسة إلى دراسة مقارنة مستقلة.

ثالثاً: الحدود الزمانية

ينصرف الحد الزمني للدراسة إلى الإطار النظامي والتنظيمي النافذ حتى تاريخ إعداد خطة البحث، وبوجه خاص المرحلة التي اكتملت فيها الأدوات التنظيمية المرتبطة بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة. وعليه، تركز الدراسة على النصوص النظامية والتنظيمية الحديثة ذات الصلة بموضوع النقل عبر الحدود، مع الرجوع - عند الحاجة - إلى بعض التطورات السابقة أو المقارنة بالقدر الذي يخدم فهم البناء القانوني الحالي.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأنظمة واللوائح والوثائق الرسمية:

- المملكة العربية السعودية (1443هـ/2021م). نظام حماية البيانات الشخصية (وتعديلاته). الجريدة الرسمية (أم القرى).
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2023). اللائحة التنفيذية لنظام حماية البيانات الشخصية.
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا). (2023). التنظيم الخاص بنقل البيانات الشخصية خارج المملكة.

الدراسات والبحوث العربية:

- المزيني، عبدالعزيز بن أحمد. (2023). توطين البيانات: دراسة قانونية مقارنة. مجلة الجامعة العراقية، 58(2)، 572-589.
- عبود، وليد، وإبراهيم، موسى. (2026). التحديات التي تواجه القانون الدولي في مجال حماية البيانات الشخصية. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 7(1).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- Al-Shammari. (2023). *Personal Data Protection in the Kingdom of Saudi Arabia, EU and UK GDPR: A Comparative Study*.
- EU-UK Data Adequacy. (n.d.). *Final Report on Data Adequacy and Cross-Border Transfers*.
- Onoja, et al. (2021). *Digital Transformation, Privacy Risks, and Data Protection Regulations*.
- PwC Middle East. (2024). *Navigating Cross-Border Data Transfers: Key Regulations in the Middle East*. PricewaterhouseCoopers.
- Voss, W. G. (2020). *Cross-Border Data Flows, the GDPR, and Data Governance*. Washington International Law Journal.
- Yücel, et al. (2018). *Legislative Approaches to Cross-Border Data Transfers in the GDPR Era*.